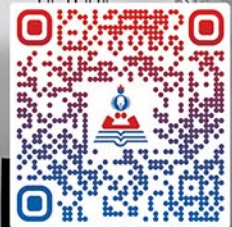


حقوق والتزامات المقاول

عقد الأشغال العامة
عقد المقاوله الموحد (الفيديك)
عقد البوت B.O.T

الدكتور
محمد نشأت الطراونة
دكتوراه في القانون الإداري

دار الثقافة
للنشر والتوزيع
عمان - الأردن



حقوق والتزامات المقاول

عقد الأشغال العامة

عقد المقاوله الموحد (الفيديك)

عقد البوت B.O.T

343,07869

رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية: (2025/5/2677)

المؤلف: محمد نشأت الطراونة

الكتاب: حقوق والتزامات المقاول

الواصفات: التعاقد - المقاول - الأشغال العامة - الالتزامات (قانون)

تنفيذ المشاريع - الأنظمة القانونية

لا يعبر هذا المصنف عن رأي دائرة المكتبة الوطنية أو أي جهة حكومية أو الناشر

ISBN: 978-9923-15-344-4

الطبعة الأولى 2026 م - 1447 هـ

جميع الحقوق محفوظة © Copyright All rights reserved

رتبت كافة التشريعات مسؤولية جزائية على انتهاك حقوق المؤلف وحقوق الناشر وحقوق الملكية الفكرية سواء كان هذا الانتهاك بالاستنساخ أو التصوير أو التخزين أو الترجمة أو التسجيل الصوتي أو المرئي أو تحويل المصنف (الكتاب) إلى صيغة إلكترونية و/أو بأية طريقة أخرى دون الموافقة الخطية للمؤلف والناشر مالكي حقوق الملكية، وتعتبر جميع الأفعال المذكورة أعلاه من الجرائم، وتصل عقوبتها إلى الحبس، ولم تقف التشريعات عند ذلك، بل يترتب على هذه الجرائم مسؤولية مدنية، تتمثل بمطالبة المعتدي بالتعويض عن الضرر المادي والمعنوي.

وعليه نهيب بالجميع الالتزام واحترام قانون حق المؤلف وحقوق الملكية الفكرية تجنباً للمساءلة القانونية وتحت طائلة المسؤولية الجزائية والمدنية والإدارية

الناشر:



أسسها خالد محمود جابر حنيف عام 1984 عمان - الأردن
Est. Khaled M. Jaber Haif 1984 Amman - Jordan

المركز الرئيسي

عمان - وسط البلد - قرب الجامع الحسيني - سوق البتراء - عمارة الحجيري - رقم 3 د
هاتف: 4646361 6 (962 +) - فاكس: 4610291 6 (962 +) ص. ب 1532 عمان 11118 الأردن

فرع الجامعة

عمان - شارع الملكة رانيا العبد الله - مقابل بوابة العلوم - مجمع عربيات التجاري - رقم 261
الطابق الأول - هاتف: 5341929 6 (962 +) - ص. ب 20412 عمان 11118 الأردن

Dar Al-Thaqafa For Publishing & Distributing

Website: www.daralthaqafa.com e-mail: info@daralthaqafa.com

الثقافة للتصميم والإخراج

حقوق والتزامات المقاول

عقد الأشغال العامة
عقد المقاوله الموحد (الفيديك)
عقد البوت B.O.T

الدكتور
محمد نشأت الطراونة
دكتوراه في القانون الإداري

أصل هذا الكتاب (رسالة دكتوراه)
حاصلة على درجة الامتياز

دار الثقافة
للشؤون والتوزيع
1447هـ - 2026م

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿قُلِ اللَّهُمَّ مَالِكُ الْمُلْكِ تُؤْتِي الْمُلْكَ مَنْ تَشَاءُ وَتَنْزِعُ الْمُلْكَ
مِمَّنْ تَشَاءُ وَتُعِزُّ مَنْ تَشَاءُ وَتُذِلُّ مَنْ تَشَاءُ بِيدِكَ الْخَيْرُ إِنَّكَ عَلَى كُلِّ
شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴿٢٦﴾ تُولِجُ اللَّيْلَ فِي النَّهَارِ وَتُولِجُ النَّهَارَ فِي اللَّيْلِ وَتُخْرِجُ
الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَتُخْرِجُ الْمَيِّتَ مِنَ الْحَيِّ وَتَرْزُقُ مَنْ تَشَاءُ بِغَيْرِ
حِسَابٍ ﴿٢٧﴾﴾

آل عمران (26-27)

الاهداء

أتوجه إلى الله تعالى بالشكر والحمد . . . الذي أمدني بعونه

أهدي ثمرة جهدي المتواضعة . . .

إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، حباً وكرامة وطمعاً في شفاعته

إلى من نذرت عمرها في أداء رسالة، صنعتها من أوراق الصبر، وطرزتها في ظلام الدهر، على

سراج الأمل، بلافتور أو كلل . . . رسالة تعلم العطاء كيف يكون العطاء، وتعلم الوفاء كيف يكون الوفاء،

إليك أُمِّي أهدي هذه الرسالة، وشتان بين رسالة ورسالة، جزاك الله خيراً . . . وأمد في عمرك بالصالحات،

فأنت زهرة الحياة ونورها، إليك أمه . . . قطرة في بحرك العظيم . . . حباً وطاعة وبراً

إلى من كل العرق جبينه . . . وشققت الأيام يديه

إلى من حصد الأشواك عن دربي ليمهد لي طريق العلم

إلى القلب الكبير والدي أطل الله بقاءه، وألبسه ثوب الصحة والعافية، ومتعني ببره ورد جميله،

أهدي ثمرة من ثمار غرسه

إلى الشمعة التي أنارت لي الطريق وسارت معي نحو الحلم

خطوة بخطوة بذرناه معاً . . . وحصدناه معاً وسنبقى معاً بإذن الله

الجوهرة والدرة المصونة . . . إلى زوجتي مهجة قلبي

إلى طيف الضياء ولون الربيع وأمل المستقبل والحياة

ولدي نشأت وابنتي ملك

أهدي ثمرة جهدي

الفهرس

المقدمة.....	13
الفصل التمهيدي: ماهية عقد الأشغال العامة.....	15
المبحث الأول: مفهوم عقد الأشغال العامة وقيود إبرامه.....	16
المطلب الأول: التطور التاريخي لمفهوم عقد الأشغال العامة.....	16
المطلب الثاني: الطبيعة القانونية لعقد الأشغال العامة.....	28
المطلب الثالث: عناصر عقد الأشغال العامة.....	33
المطلب الرابع: قيود إبرام عقد الأشغال العامة.....	41
الفرع الأول: تحديد حاجة المرفق العام.....	42
الفرع الثاني: وجوب توافر الاعتمادات المالية.....	45
المبحث الثاني: طرق وأساليبه التعاقد.....	50
المطلب الأول: المناقصة.....	52
الفرع الأول: مبدأ العلانية في التعاقد.....	54
الفرع الثاني: مبدأ حرية المنافسة.....	56
الفرع الثالث: مبدأ المساواة بين المتنافسين.....	60
الفرع الرابع: مبدأ سرية العطاءات.....	62
المطلب الثاني: أنواع المناقصات.....	62
الفرع الأول: المناقصة العامة.....	62
الفرع الثاني: المناقصة المحدودة.....	64
الفرع الثالث: المناقصة المحلية.....	67
الفرع الرابع: المناقصة على مرحلتين.....	69
المطلب الثالث: الممارسة.....	74
الفرع الأول: الممارسة العامة.....	77
الفرع الثاني: الممارسة المحدودة.....	79
المطلب الرابع: الاتفاق المباشر.....	80
المبحث الثالث: مراحل التعاقد وإجراءاته.....	88
المطلب الأول: الإعلان.....	88
المطلب الثاني: مرحلة تقديم العطاءات.....	91
المطلب الثالث: مرحلة دراسة العطاءات والبت فيها.....	94

الباب الأول

حقوق المفاوض في عقد الأشغال العامة

106	الفصل الأول: حق الحصول على المقابل المالي والتعويض
108	المبحث الأول: الحق في الحصول على المقابل المالي
109	المطلب الأول: الأساس القانوني للثمن
114	المطلب الثاني: مبدأ ثبات الثمن والاستثناءات التي ترد عليه
114	الفرع الأول: ثبات الثمن
117	الفرع الثاني: الاستثناءات على مبدأ ثبات الثمن
124	المطلب الثالث: تحديد الثمن وأساليب احتسابه
125	الفرع الأول: وسائل تحديد الثمن
131	الفرع الثاني: أساليب حساب الثمن
134	المطلب الثالث: آليات تسديد الثمن
134	الفرع الأول: الدفعة المقدمة (التسبيق)
141	الفرع الثاني: الدفعات تحت الحساب
148	الفرع الثالث: التسوية على رصيد الحساب
153	المبحث الثاني: حق المفاوض في التعويض
153	المطلب الأول: التعويض على أساس خطأ الإدارة
155	الفرع الأول: إخلال الإدارة في تنفيذ التزاماتها ذات الطبيعة الفنية
165	الفرع الثاني: إخلال الإدارة في تنفيذ التزاماتها التعاقدية ذات الطبيعة المالية
178	الفرع الثالث: عناصر المسؤولية التعاقدية للإدارة
183	المطلب الثاني: تعويض الإدارة للمفاوض دون خطأ منها
183	الفرع الأول: حالات تعويض الإدارة للمفاوض دون خطأ منها
188	الفرع الثاني: التطبيقات العملية للإثراء بلا سبب في عقد الأشغال العامة
191	الفصل الثاني: الحق في إعادة التوازن المالي لعقد الأشغال العامة
198	المبحث الأول: نظرية فعل الأمير
200	المطلب الأول: مفهوم نظرية فعل الأمير
204	المطلب الثاني: شروط تطبيق نظرية عمل الأمير
208	المطلب الثالث: صور نظرية فعل الأمير وآثاره
209	الفرع الأول: صور نظرية فعل الأمير
213	الفرع الثاني: آثار تطبيق نظرية فعل الأمير
220	المبحث الثاني: نظرية الظروف الطارئة

220	المطلب الأول: نشأة نظرية الظروف الطارئة.....
229	المطلب الثاني: مفهوم نظرية الظروف الطارئة.....
229	الفرع الأول: ماهية نظرية الظروف الطارئة.....
230	الفرع الثاني: طبيعة الظروف الطارئة.....
233	الفرع الثالث: شروط تطبيق نظرية الظروف الطارئة.....
240	المطلب الثالث: آثار نظرية الظروف الطارئة.....
	الفرع الأول: التزام المقاول بالاستمرار في تنفيذ الأشغال محل العقد
240	دون إعفائه منها.....
242	الفرع الثاني: الحق في الحصول على تعويض.....
246	المبحث الثالث: نظرية الصعوبات المادية غير المتوقعة.....
246	المطلب الأول: ماهية نظرية الصعوبات المادية غير المتوقعة.....
246	الفرع الأول: نشأة نظرية الصعوبات المادية غير المتوقعة.....
250	الفرع الثاني: مفهوم الصعوبات المادية غير المتوقعة.....
252	المطلب الثاني: شروط نظرية الصعوبات المادية غير المتوقعة وآثارها.....
252	الفرع الأول: شروط نظرية الصعوبات المادية غير المتوقعة.....
256	الفرع الثاني: آثار نظرية الصعوبات المادية غير المتوقعة.....

الباب الثاني

التزامات المقاول في عقد الأشغال العامة

264	الفصل الأول: التزام المقاول بالتفويض المالي والتفويض الشخصي للعقد.....
265	المبحث الأول: التزام المقاول بالتفويض المالي.....
265	المطلب الأول: مفهوم خطاب الضمان في عقد الأشغال العامة وأهميته.....
265	الفرع الأول: مفهوم خطاب الضمان.....
268	الفرع الثاني: أهمية خطاب الضمان.....
270	المطلب الثاني: أنواع خطاب الضمان.....
271	الفرع الأول: خطاب ضمان دخول العطاء (التأمين المؤقت).....
282	الفرع الثاني: التأمين النهائي.....
295	الفرع الثالث: خطاب ضمان الدفعات المقدمة.....
297	الفرع الرابع: خطاب ضمان أعمال الصيانة.....
300	المبحث الثاني: التزام المتعاقد بالتفويض الشخصي.....
300	المطلب الأول: مفهوم التفويض الشخصي.....

306	المطلب الثاني: التنازل عن العقد
307	الفرع الأول: التنازل بموافقة الإدارة
313	الفرع الثاني: التنازل الحاصل دون موافقة الإدارة
317	المطلب الثالث: التعاقد من الباطن
318	الفرع الأول: ماهية التعاقد من الباطن
323	الفرع الثاني: آثار التعاقد من الباطن
333	المطلب الرابع: وفاة أو إفلاس المقاول
333	الفرع الأول: حالة وفاة المقاول
335	الفرع الثاني: إفلاس المقاول أو إعساره
339	الفصل الثاني: التزام المقاول بتنفيذ الأشغال محل العقد
341	المبحث الأول: التزام المقاول بتنفيذ العقد في الوقت المحدد
343	المطلب الأول: مفهوم مدة عقد الأشغال العامة
345	المطلب الثاني: تحديد مدة تنفيذ عقد الأشغال العامة
345	الفرع الأول: تحديد مدة العقد
348	الفرع الثاني: بدء سريان تنفيذ العقد
353	المطلب الثالث: تمديد مدة التنفيذ
353	الفرع الأول: التمديد بسبب فعل الإدارة
360	الفرع الثاني: التمديد بسبب القوة القاهرة
365	المبحث الثاني: الالتزام بتنفيذ الأشغال وتسليمها وفقاً للشروط المحددة
366	المطلب الأول: التزام المقاول بالتنفيذ وفقاً للمواصفات الفنية وحسن النية
366	الفرع الأول: التزام المقاول بالتنفيذ وفقاً للمواصفات الفنية
373	الفرع الثاني: التزام المقاول بتنفيذ التزاماته بحسن نية
378	المطلب الثاني: التزام المقاول بتسليم الأشغال
378	الفرع الأول: مفهوم تسليم الأشغال
381	الفرع الثاني: مراحل تسليم الأشغال
401	المطلب الثالث: أثر عدم التزام المقاول بشروط العقد
402	الفرع الأول: الجزاءات المالية
409	الفرع الثاني: سحب العمل من المقاول والتنفيذ على حسابه
415	الفرع الثالث: فسخ عقد الأشغال العامة لخطأ المقاول
419	الخاتمة
425	المراجع

المقدمة

تقوم الدولة بوظيفتها المتمثلة في إشباع الحاجات العامة وتيسير سبل الحياة لمواطنيها وللمن يقيم على أراضيها، بموجب سلطاتها العامة التي يخولها إياها الدستور كأصل عام ويمنحها بموجب هذه السلطات امتيازات متعددة، ووسائل تتناسب مع حجم مسؤولياتها الرامية إلى المحافظة على كيان الدولة.

وتشهد العديد من الدول في هذه الفترة نهضة حقيقية من خلال المشاريع الكبرى المتعلقة أساساً بالبنى التحتية كالطرق والمنشآت التعليمية والتربوية والصحية، ومشاريع الطاقة وغيرها، ولا يخفى أن إنجاز هذه المشاريع يتطلب أموالاً وإمكانيات مادية وعلمية كبيرة، ولا يتحقق ذلك إلا بإبرام عقود مع شركات محلية أو أجنبية توكل إليها مهمة تنفيذ هذه المشاريع.

ويحتل عقد الأشغال العامة مكانة بارزة ضمن العقود الإدارية إن لم يكن أبرزها على الإطلاق، وذلك للدور المهم الذي يلعبه كوسيلة من وسائل الإدارة في تسيير مرافقها العامة، وما يتطلبه ذلك من تطبيق المبادئ التي تحكم سير المرافق العامة كضمان حسن سيرها بانتظام واضطراد.

ونظراً لارتباط عقود الأشغال العامة بالمرفق العام والمال العام، فإن ذلك سيوجب على الإدارة تحري الدقة والموضوعية في اختيار المقاول المناسب والقادر على تنفيذ العقد تحقيقاً للمصلحة العامة، حيث فرض كل من المشرع الفرنسي والمصري والأردني في التشريعات الحديثة عدة قيود يتوجب على الإدارة اتباعها في عملية اختيار المقاول، وذلك من حيث إلزام الإدارة الأخذ بعين الاعتبار سيرة المقاول المهنية وخبرته في إنجاز المشاريع، وذلك من خلال معاملاته السابقة مع الجهات الإدارية المختلفة لتقدير مدى جديته وامتناله للقوانين وشروط العقد.

ونجد أغلب التشريعات اعترفت للإدارة بممارسة جملة من السلطات تتجلى في كافة مراحل عقد الأشغال العامة، وأن وجود فكرة السلطة العامة في عقود الأشغال العامة وفي النظام القانوني الذي يحكمها أهم ما يميز هذه العقود عن عقود القانون الخاص ومنها عقد المقاولة، وذلك راجع لاستعمال الإدارة لامتيازات السلطة العامة، ووسائل القانون العام، فالإدارة لها سلطات في عقد الأشغال العامة انطلاقاً من مرحلة إبرامه، حيث تتمتع خلال هذه المرحلة بسلطة إعداد دفتر الشروط بإرادتها المنفردة، كما تتمتع كذلك بإحالة هذا الأخير للجان المختصة المكلفة بالرقابة عليه،

المقدمة

فالإدارة تتمتع بهذه الصلاحيات الواسعة أثناء تنفيذ عقد الأشغال العامة، وهي صلاحيات تقتضيها المصلحة العامة وحسن سير المرفق العام.

وإذا كانت أغلب الدراسات قد تناولت العقود الإدارية بشكل عام وكان التركيز فيها بشكل أساسي على إظهار دور سلطات الإدارة، أي إظهار ما تتمتع به الإدارة العامة في مواجهة المقاول من سلطات وامتيازات وذلك لتقديم المصلحة العامة عن المصلحة الخاصة.

فمما لا شك فيه أن المقاول في مجال عقود الأشغال العامة يؤدي دوراً جوهرياً وأساسياً في تنفيذ الأشغال العامة؛ وبالتالي دوراً أساسياً وجوهرياً في استمرار سير المرافق العامة بانتظام واضطراد، مما يجعله يقوم بدور المعاون للإدارة العامة في تسيير مرفق من مرافقها العامة موضوع عقد الأشغال، مما يتطلب منه الوفاء بالتزاماته التعاقدية والالتزامات التي يفرضها عليه ضمان حسن استمرار سير المرفق العام بانتظام التي تتمثل في بذل عناية فائقة وحرص شديد والعمل بأقصى جهد قد يفوق الالتزام العادي المتعارف عليه في الوفاء بالالتزامات التعاقدية في العقود المدنية.

وإزاء هذه السلطات الواسعة لجهة الإدارة، والتزامات المقاول في عقد الأشغال العامة، فإن للمقاول جملة من الحقوق التي تمثل في الوقت ذاته التزامات على عاتق الإدارة ينبغي عليها الوفاء بها، ولقد حرصت الأنظمة القانونية والاجتهادات القضائية والآراء الفقهية المقارنة على إقرار وحماية هذه الحقوق لأنها تقابل سلطات الإدارة الواسعة، وتمكنه من الوصول للغاية التي أبرم من أجلها العقد.

وعلى هذا الأساس، فإن هذا البحث تناول موضوع آثار عقد الأشغال العامة على المقاول، وذلك للوقوف على أهم الحقوق التي يتمتع بها المقاول، والالتزامات المترتبة عليه.